اقتصاد

قرصنة حسابات رجال أعمال سودانيين

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

شكا عدد من رجال الأعمال السودانيين من تعرضهم للقرصنة والاحتيال وسرقة أموال من حساباتهم عبر التطبيقات البنكية للمصارف التي يودعون فيها أموالهم. وأشار المستثمر الوطني، رجل الأعمال محجوب ميرغني محمد عبد الرحمن، الذي يعمل في مجال الخدمات الطبية، إلى تعرضه لأكبر عملية سرقة عبر تطبيق بنك شهير بسحب مبلغ يزيد عن 70 مليون جنيه من رصيده، وشرح لـ«العربي الجديد» قائلاً: «كنت خارج السودان ولم أتمكن من الدخول للتطبيق كالمعتاد، واعتقدت أن ذلك بسبب خطأ في الشبكة، ولم أتوقع السرقة»، وأكد محاولاته الاتصال بالخط المباشر دون التمكن من الإجابة عن الأسئلة، لأنه لا يعلم ما حدث في الحساب، وقال: «اضطررت للسفر إلى بورتسودان لمقابلة الإدارة العليا للبنك، ووعدوني بإعادة المبلغ المسروق بعد الاطلاع على التقارير، ومضت حتى الآن ثلاثة أسابيع دون بروز أي اتجاه لحل المشكلة». وكشف محجوب عن تفاصيل الواقعة التي أكد أنها تمت عبر سرقة تطبيق البنك من جواله الخاص ولم يتمكن من الدخول للتطبيق لتغيير كلمة السر، لأن التطبيق صار موجوداً في جوال آخر. وأكد رجل الأعمال عثمان صديق، الذي يعمل في تجارة الذهب ورئيس لجنة الصاغة وتجار الذهب الخيرية بولاية كسلا، لـ«العربي الجديد»، تعرض شقيقه لسرقة مبلغ ثمانية ملايين جنيه من حسابه عبر تطبيق مصرفي يخص البنك الذي يتعامل معه، وقال إن السارق أغلق شريحة الهاتف المسجلة في الحساب يوم الخميس، في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعد استخراج شريحة بدل تالف، واتضح أن الشريحة تم استخراجها لشخص آخر لم يتم الإفصاح عنه حتى الآن من قبل شركة الاتصالات.

وكشف صديق عن أن معظم عمليات النصب والسرقة المماثلة التي تعرض لها المتضررون تمت في نهاية الأسبوع.

وقال متضرر آخر يدعى عمر ج. لـ«العربي الجديد»: إنه تعرض لسرقة مبلغ 3,700,000 جنيه من حسابه في 22 سبتمبر/ أيلول الماضي، وتم إغلاق الشريحة بعد ذلك، وأشار إلى اكتشافه عملية استخراج الشريحة بمستند مزور والاتصال بالبنك وفتح الحساب في جوال آخر وسحب المبلغ، وقال إنه الآن يملك صورة من المستند المزور، وأشار إلى احتمال أن يكون هنالك أكثر من سبب لمثل هذه العملية، منها ضعف ضوابط الحماية داخل التطبيق نفسه ومنها العميل نفسه الذي لا يولي المعلومات الخاصة باستخدام التطبيق الحماية الكاملة، والتعامل بالثقة مع بعض الأشخاص في الدخول للحساب عن طريق التطبيق، وأوضح أن سحب مبالغ كبيرة بهذا الحجم لا بد أن يلفت نظر البنك، ولفت إلى احتمال أن يكون هنالك ضعف في ضوابط وبرنامج أعرف عميلك لدى البنك.

وأكد المحلل المصرفي صالح جبريل لـ«العربي الجديد»، عدم وجود خبرة كافية عن الأمن السيبراني لضعف التدريب وضعف الأنظمة المستخدمة في المصارف التي لها أنظمة، لأن الجريمة تتطور وهناك أناس تخصصوا في اختراق الأنظمة، وقال المستشار القانوني والمحامي حيدر التوم لـ«العربي الجديد»: إن الجرائم الواقعة على تطبيقات البنوك في السودان تقع مسؤولية مكافحتها على البنوك المنشئة للتطبيقات ابتداءً.

(جون لاندر/ Getty)

قفزة في أسعار الغذاء

ارتفعت أسعار الغذاء العالمية في أكتوبر/ تشرين الأول المنصرم إلى أعلى مستوياتها في 18 شهراً، وقادت الزيوت النباتية زيادات شهدتها معظم السلع الغذائية الأساسية، حسبما أظهرت بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، المعلنة الجمعة، والتي خلصت إلى ارتفاع مؤشر «فاو» لأسعار الغذاء الذي يتابع أسعار السلع الغذائية الأكثر تداولاً على مستوى العالم، بنسبة 2% إلى 127,4 نقطة، الشهر الماضي، صعوداً من 124,9 نقطة معدلة في سبتمبر/ أيلول الماضي. وبناء عليه، أظهرت البيانات أن مؤشر أسعار الغذاء زاد بنسبة 5,5% عما كان عليه العام الماضي، ووصل إلى أعلى مستوى له منذ إبريل/ نيسان 2023، رغم أنه كان أقل بنسبة 20,5% عن المستوى القياسي الذي سجله في مارس/ آذار 2022، أي بعد غزو روسيا لأوكرانيا.

صراع مرتقب بين البنك المركزي الأميركي وترامب

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تحدى رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، جيروم باول الرئيس المنتخب دونالد ترامب، في مؤتمره الصحافي عقب قرار خفض الفائدة ربع نقطة مئوية، الخميس، معتبراً أن لا سلطة لديه لإقالته أو خفض رتبته. وأكد باول استعداده للدفاع عن البنك المركزي إزاء الضغوط السياسية في أعقاب إعادة انتخاب ترامب، قائلاً إنه لن يستقيل إذا طُلب منه ذلك، وأصر على أن الرئيس القادم ليست لديه السلطة لإقالته أو إقالة بقية كبار قادة البنك المركزي.

وقال باول مراراً وتكراراً إن ترامب الذي سعى إلى إقالة رئيس البنك المركزي الأميركي خلال ولايته الأولى في البيت الأبيض، يفتقر إلى السلطة القانونية لخفض رتبة أو إقالة الرئيس أو كبار مسؤولي بنك الاحتياط الفيدرالي الآخرين في واشنطن. وبحسب «بلومبيرغ»، فإن التعليقات، بعد يومين فقط من إعادة انتخاب ترامب، تنذر بصراع مرتقب على السلطة بين البنك المركزي والرئيس الذي يصرّ على أنه يجب أن يكون له رأي في سياسة أسعار الفائدة، علماً أن ترامب الذي فاز في انتخابات يوم الثلاثاء، بهامش كبير غير متوقع، انتقد باول في كثير من الأحيان. ورغم أن ترامب عينه رئيساً للمصرف عام 2018، إلا أنه سرعان ما تحوّل إلى حثه علناً على التوقف عن رفع أسعار الفائدة في وقت لاحق من العام. ونقلت شبكة بلومبيرغ عن الأستاذ ومؤرخ بنك الاحتياط الفيدرالي في كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا بيتر كونتي براون قوله إنّ «ما يقوله باول، في الإدلاء بتصريح قوي مفاده أنه لا يمكن تخفيض رتبة أي شخص، هو أن قيادة بنك الاحتياطي الفيدرالي كلها في هذا الأمر معاً»، مضيفاً: «أرى هذا بمثابة إعلان من باول بأن الرئيس المنتخب سيقول كلمته في تشكيل بنك الاحتياط الفيدرالي، ولكن ليس قبل أن تكون هناك وظائف شاغرة يجب ملؤها». وكانت تصريحات باول مذهلة، إذ عمل بجد لتجنب كل سؤال آخر مشحون سياسياً يوجهه إليه الصحافيون. وقد تجنب تماماً التكهن بالسياسات التي قد تنشأ عن الإدارة القادمة. لكنه تدخل بسهولة عندما يتعلق الأمر بحماية المؤسسة التي خدمها منذ عام 2012. وفي هذا الصدد، نقلت «بلومبيرغ» عن المدير الإداري في «كابيتال ألفا بارتنرز» ما كتبه في مذكرة للعملاء من «أنه مؤمن راسخ بأهمية استقلالية بنك الاحتياط الفيدرالي، والاستقالة طواعية بسبب انتقادات من الرئيس من شأنها أن تظهر أن بنك الاحتياط الفيدرالي ليس مستقلاً».

أخبار

المركزي التركي يرفع توقعات التضخم

رفع محافظ البنك المركزي فاتح كاراهان، الجمعة، توقعاته للتضخم لهذا العام والعام المقبل، بعدما تباطأت زيادات أسعار المستهلك بأقل من المتوقع في الأشهر الأخيرة، رغم ارتفاع أسعار الفائدة، حيث أصبح البنك

يتوقع الآن أن يصل التضخم إلى 44% في نهاية عام 2024، صعوداً من تقدير سابق في أغسطس/ آب الماضي، بنسبة 38%. كما من المتوقع أن ترتفع أسعار المستهلك بنسبة 21% بحلول نهاية عام 2025، مقارنة بـ 14% في آخر توقعات. وقال كاراهان، خلال مؤتمر صحافي في أنقرة، إنّ «الاتجاه الأساسي للتضخم يتحسن، ولكن بشكل أبطأ من المتوقع». ويبدو أنّ جموح التضخم يختبر عزم المحافظ كاراهان الذي قدّم توقعات التضخم لعام 2025، الجمعة، والتي تُعد مهمة للمتداولين الباحثين عن أدلة على اتجاهات الفائدة، وذلك بعد بيانات تشير إلى أنّ ارتفاع الأسعار بنحو 50% سنوياً لا يتباطأ بالسرعة التي تمناها المسؤولون.

انخفاض عائدات منطقة اليورو تماشياً مع سندات الخزانة

تراجعت عوائد سندات منطقة اليورو الجمعة في نهاية فترة مزدحمة اضطرت فيها إلى استيعاب اجتماعات البنوك المركزية الكبرى والانتخابات الأميركية وأزمة الحكومة الألمانية، مما تركها مستقرة تقريباً على مدار الأسبوع. وانخفض عائد السندات الألمانية لأجل عشر سنوات، وهو المعيار القياسي لمنطقة اليورو، خمس نقاط أساس إلى 2,39%، بعد أيام قليلة متقلبة مع محاولة المستثمرين تقييم تداعيات التطورات الأخيرة. وسبّب انتخاب دونالد ترامب في البداية ارتفاعاً حادّاً في عائدات سندات الخزانة الأميركية، مما قد يضع ضغوطاً صعودية على العائدات الأوروبية، والتي غالباً ما تتحرك في تعاطف مع نظيراتها الأميركية.

دعم اقتصاد الصين بخطة سندات قيمتها 838 مليار دولار

قال نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني شو هونغ تساي، في مؤتمر صحافي في بكين، الجمعة، إن السلطات في إطار دعم اقتصاد الصين ستعتمد خطة ستسمح للحكومات المحلية بإصدار ستة تريليونات يوان إضافية (837,7 مليار دولار)، في سندات لمبادلتها بديون خارج الميزانية العمومية أو «مخفية» على مدى ثلاث سنوات، في خطوة حاسمة لخفض المخاطر النظامية في الاقتصاد المتعثر، بحسب رويترز..

هال وناس

روسيا تترقب سياسات ترامب

الطاقة والعقوبات أولويات موسكو الاقتصادية

يترقب الاقتصاد الروسي السياسات التي سترسم الولاية الجديدة لدونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، وسط آمال بتليين العقوبات ودعم الطاقة التقليدية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد انتخاب المرشح الجمهوري دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، تترقب روسيا ملامح سياساته الاقتصادية، لا سيما في مجال الطاقة، ومدى استمرارية آلية العقوبات المفروضة على موسكو على خلفية حربها في أوكرانيا، والتي وعد الرئيس العائد إلى البيت الأبيض خلال حملته الانتخابية بإنهائها على وجه السرعة. ويعرف عن ترامب أنه ينتمي إلى جناح أنصار الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ولامبالاته تجاه قضية التغير المناخي التي تعتبرها الإدارات الديمقراطية شغلها الشاغل، ولكن ولايته الأولى اتسمت بشن حرب عقوبات حقيقية على مشروع خط أنابيب «السيل الشمالي-2» لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا بحثاً عن هيمنة الغاز الطبيعي المسال أميركي المنشأ على السوق الأوروبية تحقيقاً لشعار «أميركا أولاً» باعتباره ليس مجرد شعار وإنما نهجاً لسياسته.

تضاف إلى ذلك وعود ترامب بالانسحاب مرة أخرى من اتفاق باريس للمناخ، الذي عادت إليه إدارة الرئيس المنتهية ولايته جو بايدن، وعزمه على تسهيل إصدار تصاريح الحفر في الولايات المتحدة، بما في ذلك في المحمية الوطنية الطبيعية في ولاية ألاسكا المطلة على منطقة القطب الشمالي، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع عوائد الدول المصدرة للنفط مثل روسيا.

ومع ذلك، يعتبر الخبير في المعهد المالي التابع للحكومة الروسية ستانيسلاف ميتراخوفيتش أن فوز ترامب وسياساته الاقتصادية المرتقبة قد تخدم قطاع الطاقة الروسي الذي يشاطره رؤية الاعتماد على الوقود الأحفوري غير المتجدد، وهو ما يخدم الدول المصدرة للنفط والغاز مثل روسيا ودول الخليج العربي.

ويقول ميتراخوفيتش في حديث لـ«العربي الجديد»: «تنظر السلطات الروسية إلى ترامب باعتباره الشخص القادر على تغيير السياسات الأميركية بحق روسيا والقضية الأوكرانية بشكل عام. واقتصادياً، قد تشعر شركات الطاقة الروسية بنوع من الارتياح في حال انشغل ترامب بمواجهته التجارية مع الصين التي يراها هي التحدي الاستراتيجي الأكبر أمام الولايات المتحدة». ويتوقع أن ترامب قد يسعى لإعادة روسيا إلى سوق الطاقة العالمية، مضيفاً: «قد يخفف ترامب العقوبات المفروضة على بعض الشركات العاملة بقطاع الطاقة الروسي مقابل قبولها قواعد اللعبة الأميركية، مثل اللجوء إلى خدمات التأمين الغربية والعودة إلى إجراء الحسابات بالدولار والبنية التحتية المالية الغربية، وهذا السيناريو مقبول لدى العديد من الشركات الروسية حتى لو لم تكن تتحدث عن ذلك في العلن».

توقع تقارب السياسات الأميركية والروسية في مجال النفط

ويلفت إلى أن الرئيس العائد إلى البيت الأبيض ينتمي إلى جناح أنصار طاقة الهيدروكربونات، قائلاً: «يشكك ترامب في جدوى الطاقة الخضراء وواقعية التحول الطاقي السريع في المرحلة الراهنة، ولذلك تبدو رؤيته أقرب إلى رؤية البلدان، مثل روسيا وأذربيجان ودول الخليج المصدرة للنفط والغاز، وبالتالي قد يسعى لإطالة أمد عهد الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ليضعة عقود أخرى، وهذا التوجه سيصب في مصلحة موسكو».

ومع ذلك، يقر بأن مواقف ترامب هذه لن تثنيه عن شن حروب طاقية محلية ضد روسيا من أجل الحصص في الأسواق في الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال عدد من دوله يعتمد على الغاز الروسي لا الغاز الطبيعي المسال الأميركي.

بدوره، يتوقع المحلل المالي الكسندر رازوفايف هو الآخر أن ترامب قد يرفع عقوبات بعينها مفروضة على روسيا بغية إعادتها إلى المنظومة المالية الغربية التي يتحكم فيها الدولار الأميركي، ولكن من دون الكف عن انتهاج سياسة العقوبات باعتبارها منهجية لتضييق الخناق على الخصوم الجيوسياسيين.

ويقول رازوفايف، في حديث مع «العربي الجديد»: «فوز ترامب لا يلغي الحرب الجيوسياسية بين القارات، ولكنه قد يتم العدول عن بعض العقوبات مثل تلك المفروضة على بورصة موسكو، ما سيتيح لها استئناف تداول الدولار واليورو، إذ يرى ترامب في الدولار قاعدة للهيمنة الأميركية إلا أن سياساته الطاقية قد تؤدي لانخفاض أسعار النفط إلى 50 دولاراً، وهو ما لا يثير التفاؤل».

ومع ذلك، يعتبر أن تقريب إنهاء النزاع في أوكرانيا سواء برعاية ترامب أو من دونها سيشكل دعماً لاقتصاد الروسي، موضحاً أن الأمر سيترتب عليه تراجع النفقات العسكرية ومعدلات التضخم، ما سيتيح للمصرف المركزي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر خفض سعر الفائدة الأساسية من 21% حالياً إلى نصف هذا الرقم، وفق رازوفايف.

وعلى الرغم من الحذر الذي تتعامل به موسكو مع فوز ترامب هذه المرة على عكس حالة البهجة التي سادت في عام 2016، إلا أن الكرملين لم يستبعد احتمال إجراء اتصال بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ودونالد ترامب قبل تنصيبه، وفق ما أكده الناطق الرسمي باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، اليوم الخميس.

خلال اجتماع مجموعة العشرين في الأرجنتين، 30 نوفمبر 2018 (Getty)

الأردن

قرار مرتقب بتخفيض أسعار الفائدة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

ينتظر أن يتخذ البنك المركزي الأردني قراراً بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية اعتبارا من الأسبوع المقبل وفق ترجيحات بأن يصدر القرار الأحد، وذلك تماشيا مع قرار البنك الفيدرالي الأميركي المتضمن تخفيض أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية. وخفضت لجنة السوق المفتوحة بمجلس الاحتياطي في نهاية اجتماع السياسات الذي استمر يومين سعر الفائدة الأساسي لليلة واحدة إلى نطاق 4,50% و4,75% كما كان متوقعا على نطاق واسع.

وعلى الأغلب يجاري البنك المركزي الأردني البنك الفيدرالي فيما يخص أسعار الفائدة كون الأردن ربط سعر صرف عملته الدينار بالدولار منذ تسعينيات القرن الماضي.

وهذه المرة الثانية خلال العام الحالي التي سيتم فيها تخفيض أسعار الفائدة والتي تم رفعها بواقع 11 مرة خلال العامين الماضيين ما أدى الى زيادة كبيرة في كلف التمويل وفوائد التسهيلات الائتمانية السابقة والجديدة. وفي سبتمبر/ أيلول الماضي خفض البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 50 نقطة أساس وذلك حسبما أعلن البنك بعد انتهاء دورة التشدد النقدي التي طبقها البنك المركزي منذ نهاية شهر مارس/ آذار 2022 كغيره من البنوك المركزية في المنطقة والعالم بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن البنك المركزي الأردني اتخذ بالتأكيد قرارا بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ليصار إلى تطبيقه اعتبارا من الأحد المقبل كما هو معتاد، وذلك تماشيا مع قرار البنك المركزي الأميركي، وهذا النهج المعتاد بسبب ارتباط سعر صرف الدينار بالدولار وللمحافظة على متانة السياسة النقدية.

توقعات باستمرار خفض أسعار الفائدة في الفترة المقبلة

وأضاف أن التوقعات تشير الى احتمال تخفيضات أخرى على أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأردني، وهذا مؤشر مهم. والأهم أن تنعكس الانخفاضات على أسعار الفائدة في البنوك وحتى تساهم في تنشيط الوضع الاقتصادي وتخفيض كلف التمويل على القطاعات الاقتصادية والأفراد.

وأشار إلى أن هنالك شكوى ما تزال قائمة من تردد بعض أو جميع البنوك في عكس الانخفاض في أسعار الفائدة على التسهيلات والقروض المختلفة، والتي لا تزال مرتفعة وتصل بالسنة لبعض البنوك الى 11% وربما أكثر من ذلك، ما رتب أعباء مالية اضافية على القطاعات الاقتصادية والمواطنين. وأكد أهمية ايجاد الية تلزم مؤسسات التمويل، وخاصة البنوك، بتخفيض أسعار الفائدة حتى تنعكس نتائجها على الوضع الاقتصادي.

المغرب

رهان على تحويلات المغتربين لتعزيز الاستثمار

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تسعف تحويلات المغتربين الأسر المغربية ورصيد المملكة من العملة الصعبة، وتوفر للمصارف سيولة مهمة لتوفير القروض لعملائها، غير أن استثماراتهم تبقى ضعيفة في الأنشطة الإنتاجية، رغم الدعوات بإتاحة حوافز لإغرائهم بإنجاز مشاريع استثمارية بالمغرب.

وتشير التقديرات إلى أن عدد المغتربين حوالي خمسة ملايين شخص، يقيم 85% منهم في أوروبا، خاصة في فرنسا التي تحتضن حوالي 1,5 مليون مغترب، بينما يتوزع الباقون بين الولايات المتحدة وكندا وبلدان عربية.

وتعتبر تحويلات المغتربين المغاربة أول مصدر للعملة الصعبة التي تبلغ حوالي 36 مليار دولار. فقد كانت تلك التحويلات في العام الماضي 11,5 مليار دولار، وينتظر أن ترتفع إلى 11,8 مليار دولار في العام الحالي، حسب توقعات البنك المركزي.

ويشير مكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، في تقريره الأخير الصادر في مطلع الشهر الحالي، إلى أن تحويلات المغتربين بلغت في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري إلى 9,15 مليارات دولار، بزيادة بنسبة 5,2%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ويشير إنييغو موري، مؤسس منظمة «ريميسأس» التي تعنى بتحويلات المغتربين عبر العالم في تصريح لـ «العربي الجديد»، إلى أن الجزء الأكبر من تلك التحويلات، تستفيد منه أسر المغتربين في بلدهم، حيث يتيحون لذويهم إيرادات لمواجهة إنفاقهم اليومي، وهو نوع من التضامن الراسخ الذي لا تنال منه الظرفيات المتقلبة في بلدان الاستقبال.

ويؤكد موري ضرورة العمل من أجل تقليص كلفة التحويلات وضمان نوع من المنافسة السلسة بين الفاعلين، علما أن الأمم المتحدة توصي بخفض كلفة التحويلات إلى 3%، أي بحوالي نصف المعدلات المطبقة حاليا.

وداب الخبراء على التأكيد أن المغتربين يساهمون في النشاط الاقتصادي عبر الودائع لدى المصارف، التي تقدر بأكثر من 20 مليار دولار، ما يتيح السيولة لمؤسسات الائتمان لتوفير قروض للأسر والشركات. غير أنه يتجلى أن المغتربين لا يقبلون على إنجاز استثمارات في مشاريع إنتاجية ذات قيمة مضافة مرتفعة.

سوق في مراكش، 20 سبتمبر 2022 (Getty)

ولاحظت المندوبة السامية للتخطيط ، أن أكثر من 40% من التحويلات توجه لأسر المغتربين، بينما لا تتعدى نسبة المغتربين الذين يستثمرون بالمغرب 3,9%، حيث يوجهون أموالهم أكثر لشراء العقارات بنسبة 40,7%، والزراعة 19%، وتتوزع النسبة المتبقية على العديد من القطاعات.

قضية

المقاطعة الجزائرية لإسبانيا

عودة العلاقات التجارية بعد سنتين من الحظر

عادت العلاقات التجارية ما بين الجزائر وإسبانيا إلى طبيعتها، بعد سنتين من الحظر الذي فرضته الجزائر في العام 2022، رداً على موقف مدريد من قضية الصحراء، وقد أدى ذلك إلى هبوط عمليات الاستيراد من إسبانيا إلى 10,8 ملايين يورو من معدل بلغ 169 مليون يورو

الجزائر ـ **محمد وال**

أصدر البنك المركزي الجزائري تعميماً لكل المؤسسات المالية والمصارف المعتمدة في البلاد، تضمن ضوءاً أخضر لإعادة فتح عمليات التجارة الخارجية من إسبانيا وإليها، بعد أن كانت قد عُلّقت منذ يونيو/ حزيران 2022، على خلفية انقلاب موقف حكومة مدريد بشأن النزاع في قضية الصحراء المتنازع عليها مع البوليساريو، في إجراء يتزامن مع أزمة غير مسبوقة بين البلد العربي وفرنسا بسبب الملف ذاته.

وجاء إعلان هذه التطورات الجديدة عبر مذكرة (تعميم) أصدرتها مديرية الصرف ببنك الجزائر (المركزي) مؤرخة في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، اطلعت «العربي الجديد» على نسخة منها، وُجّهت إلى الرؤساء التنفيذيين للبنوك والمصارف المعتمدة في البلاد.

وأشار التعميم إلى وجوب التذكير أنه بموجب لوائح الصرف السارية، فإن البنوك المعتمدة مطالبة بالسهر والتأكد من أن معاملات التجارة الخارجية وصرف العملة سليمة وقانونية.

وأضاف بنك الجزائر المركزي: «في هذا الإطار، على البنوك المعتمدة أن تأخذ في الحسبان أن عمليات التوطين البنكي المتعلقة بالتجارة الخارجية من وإلى إسبانيا يجب أن تتم معالجتها وفق تنظيمات الصرف السارية المفعول».

وفُهم من هذا التعميم أن بنك الجزائر قد أخضع مجدداً عمليات الاستيراد من إسبانيا إلى قانون الصرف والنقد الذي يتيح تحويل العملة الصعبة (النقد الأجنبي) إلى الخارج، بمعنى أنه أعاد الوضع إلى ما كان عليه، وأنهى العمل بالاستثناء الذي بدأ العمل به منذ يونيو/ حزيران 2022 بموجب تعميم سابق للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المصرفية الجزائرية (حكومية)، جرى بموجبه وقف شبه كلي لعمليات الاستيراد من إسبانيا. والتوطين البنكي هو عملية تسجيل لدى أحد البنوك داخل البلاد بغرض الموافقة على تحويل العملة الصعبة (النقد الأجنبي) إلى الخارج لاقتناء سلعة أو خدمة، ولم يصدر حتى الآن أي تعليق رسمي من طرف الحكومة الجزائرية أو وزارة المالية أو التجارة على هذه التطورات.

10,5

مليارات متر مكعب هي الطاقة الإجمالية لخط أنابيب «ميدغاز» الذي يربط الجزائر بإسبانيا مباشرة عبر البحر المتوسط، وتُعتبر الجزائر الممون الأول لإسبانيا بالغاز الطبيعي عبر هذا الخط

وجمدت الجزائر اتفاقية الصداقة وحسن الجوار مع إسبانيا في يونيو/ حزيران 2022، على خلفية إعلان رئيس حكومة مدريد، بيدرو سانشيز، دعم مقترح الحكم الذاتي الذي طرحته الرباط كحل للنزاع في الصحراء، وهو ما عارضته الجزائر، التي شددت على أن إسبانيا، بحكم أنها هي القوة المديرة والمستعمرة السابقة للإقليم، يجب عليها تحمل مسؤولياتها التاريخية.

وأعقب تجميد معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع مدريد توقف شبه تام للواردات الجزائرية من هذا البلد الأوروبي، مع استمرار في تدفق صادرات الجزائر نحو إسبانيا، التي هي أساساً غاز طبيعي ومشتقات نفطية. وسبّبت الوضعية اختلالاً واضحاً في الميزان التجاري بين البلدين، الذي ارجحت كفته لصالح الجزائر التي استمرت صادراتها في التدفق على إسبانيا، خصوصاً بعد ارتفاع أسعار الغاز وبلوغها مستويات قياسية في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، ما مكن البلاد من إيرادات أعلى، بينما توقفت المبيعات توقفاً شبه كلي في الاتجاه المعاكس. ووفق بيانات سابقة لمعهد التجارة الخارجية الإسبانية، تراجعت مبيعات مدريد إلى الجزائر بنحو 93 % في ديسمبر/ كانون الأول 2022، أي بعد ستة أشهر من تعليق عمليات الاستيراد، مشيرة إلى أن معدل التصدير في الشهر الواحد ما بين يونيو/ حزيران وديسمبر/ كانون الأول 2022، بلغ 10,8 ملايين يورو فقط، مقابل معدل بلغ 169 مليون يورو ما بين يناير ومايو من العام ذاته، أي قبل دخول تقييد الواردات حيز التنفيذ. ومقابل هذا التراجع الإسباني الحاد في الصادرات، نمت واردات مدريد من الجزائر في العام 2022 وفق بيانات الهيئة ذاتها، بواقع 59 %، مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة.

تراجعت صادرات مدريد إلى الجزائر 93% بعد بدء المقاطعة

توقع توسيع العلاقات الاقتصادية مع إسبانيا وزيادة التجارة

وفي عز أزمة المقاطعة الجزائرية للسلع والمنتجات الإسبانية، راجعت شركة المحروقات الحكومية سوناطراك أسعار عقود الغاز مع شركة ناتورجي مرتين (في 2022 و2024)، والتي تعتبر أكبر زبون للغاز الجزائري في هذا البلد الأوروبي، ومن ثم دفع سعر أعلى للغاز. ونتيجة لهذه المقاطعة التجارية الجزائية، أكدت منظمات لرجال الأعمال في إسبانيا في أكثر من مرة، أن العديد من القطاعات تكبدت خسائر فادحة، خصوصاً مجال الخزف والبلاط ومستحضرات التجميل ومنتجات زراعية وغذائية.

ولاحت بوادر انفراج في ملف الواردات الجزائرية من إسبانيا خلال رمضان الماضي، مع بروز حاجة البلد العربي إلى بعض المنتجات المفقودة محلياً، التي كانت تستورد سابقاً من هذا البلد الأوروبي، وشهدت أسعارها ارتفاعاً جنونياً في السوق المحلية. في هذا الإطار، رخصت الحكومة بإجراء عمليات توطين بنكي محدودة لاستيراد منتجات إسبانية، على غرار الدجاج البيوض المنتج للصيصان واللحوم الحمراء (البقر والغنم)، وهي العمليات التي ما زالت مستمرة حتى الآن.

وطاولت المقاطعة الجزائرية لمدريد مجال النقل الجوي أيضاً، إذ استثنت الخطوط الجزائرية، الناقل الجوي الوطني، الوجهة الإسبانية من رفع عدد الرحلات الأسبوعية عقب بداية تعافي البلاد من جائحة كورونا (كوفيد-19) عام 2022، وأبقت على عدد رحلات محدود إلى غاية نهاية 2023.

في هذا السياق، يرى جمال بو عبد الله، وهو رئيس نادي الصناعة والتجارة الجزائري الإسباني، أن ما أعلنه بنك الجزائر سيعطي دفعة ونفساً جديدين في علاقات الجزائر الدولية خصوصاً مع إسبانيا، وفتح صفحة جديدة يكون عنوانها التعاون الصناعي والاقتصادي العميق وليس التجاري فقط.

ويذكر في حديث لـ«العربي الجديد» أن النادي علم الأربعاء بالإجراء الجديد لترخيص المبادلات التجارية بين الجزائر وإسبانيا، ما يعني استئناف عمليات التصدير والاستيراد من وإلى هذا البلد الأوروبي.

ويعتبر المتحدث أن هذه التطورات تبعث على الارتياح وستتيح للمتعاملين الاقتصاديين مباشرة إجراءات التصدير والاستيراد وفق القوانين السارية المفعول، أي العودة إلى الوضع السابق. وقال في هذا الصدد: «إجمالاً، هذا الاستئناف سيعطي دفعة للمبادلات بين البلدين، فمن جهة الجزائر بحاجة إلى جارتها إسبانيا والعكس صحيح، فإسبانيا بحاجة أيضاً إلى جارتها الجزائر».

ويؤكد بو عبد الله أن المبادلات التجارية بين البلدين تكتسي أهمية كبيرة، كون إسبانيا في حاجة إلى الغاز الجزائري ومشتقات نفطية، بينما الجزائر في حاجة إلى مواد استهلاكية ومنتجات نصف مصنعة وأخرى موجهة إلى الاستهلاك على حالتها.

وخلص إلى أن هذه التطورات ستعطي نفساً جديداً ودفعة إلى الأمام في علاقات الجزائر الدولية خصوصاً مع إسبانيا، مع التوجه نحو صفحة جديدة في التعاون.

وبحسبه، يقوم التوجه الحالي للتعاون الاقتصادي بين البلدين أساساً على الصناعة من خلال خلق شراكات صناعية مستقبلية عميقة وفق منطق «رابح-رابح»، وعدم البقاء محصورين فقط في المبادلات التجارية.

أزمة متصاعدة مع باريس

تأتي تطورات انفراج ملف التجارة الخارجية للجزائر مع إسبانيا في عز وضع متأزم أكثر فأكثر مع فرنسا، على خلفية إعلان رئيسها إيمانويل ماكرون دعمه مقترح الحكم الذاتي الذي طرحته الرباط قبل سنوات حلا وحيدا للنزاع في منطقة الصحراء، وجدد موقفه مؤخرًا من على منبر البرلمان المغربي خلال زيارته الأخيرة إلى المملكة. وعقب كشف قصر الإليزيه عن الموقف الداعم لمقترح الرباط بخصوص قضية الصحراء، أعلنت الجزائر سحب سفيرها من باريس لأول مرة، بالنظر إلى أنه كان سابقًا يُستدعى للتشاور فقط. وقبل عدة أسابيع، استثنت الجزائر فرنسا من مناقصة دولية لشراء القمح، رغم أن باريس كانت تمثل حصة الأسد من مشتريات البلد العربي من الحبوب، وفُسرت الخطوة على أنها إجراء انتقامي ردًا على ماكرون من قضية النزاع في الصحراء. وهذا الأسبوع التهبت المنصات الاجتماعية في الجزائر بأخبار بوقف السلطات الجزائرية عمليات التوطين البنكي لاستيراد السلع والخدمات من فرنسا، لكن بياناً صادرا الخميس عن رئاسة الحكومة نفى هذه المعلومات نفياً تاماً، واتهم السفير الفرنسي السابق في الجزائر كزافيي دريانكور بإطلاق مزاعم كاذبة من هذا النوع.

في أحد أسواق الجزائر، 21 نوفمبر 2023 (Getty)